الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

08 **سبتمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

العواد يبحث مع السفير الأسترالي أوجه التعاون في مجالات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 صفر 1443هـ - 08 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1905984

استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد في مكتبه، السفير الأسترالي لدى المملكة مارك دونفان، لبحث أوجه التعاون المشترك في مجالات حقوق الإنسان وسبل تعزيزها بين البلدين.

واستعرض العواد خلال اللقاء جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله- في دعم حقوق الإنسان، وما شهدته من إصلاحات نوعية في هذا المجال، في ظل رؤية المملكة 2030 التي تستهدف تحقيق التنمية الشاملة لمستقبل أفضل.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

المعلمي: المملكة دولة سلام منذ تأسيسها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 صفر 1443هـ - 08 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1906038

أكد معالي مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المُعَلِّمي، أن المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها وهي دولة سلام، كانت ومازالت وستظل دولة سلام، نهجها قائم على السلام ونبراسها الذي تهتدي به يدعو لتعزيز السلام، وجهود المملكة في تعزيز ثقافة السلام واضحة للجميع.

جاء ذلك في كلمة المملكة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ألقاها معالي السفير المعلمي اليوم في الحدث رفيع المستوى المنعقد حول "ثقافة السلام".

وأعرب معاليه عن شكره لرئيس الجمعية على تنظيم هذا المنتدى رفيع المستوى، وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتجديد التزاماتها بالتنفيذ الكامل والفعّال لبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام والتركيز بشكل خاص على معالجة الأبعاد المتعددة لجائحة كوفيد 19 المستمرة.

وقال معاليه: يقول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: "يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة" تؤكد هذه الآية الكريمة التي تدعو إلى السلم والسلام على أن العقيدة الإسلامية السمحة ترسخ قيم التعددية بين الشعوب؛ لنشر ثقافة السلام والحوار بين اتباع مختلف الحضارات والمجتمعات، وقبول الآخر، والإيمان بأن التنوع والاختلاف طبيعة تميز البشر والمجتمعات، لا فرق فيها بين المعتقد والدين، ولا بين اللون واللغة ولا فرق بين العرق والجنس.

وأوضح أن ترسيخ السلام كان سبباً لوجود منظمة الأمم المتحدة ومحور ارتكازها لتحقيق الأهداف السامية التي نص عليها ميثاقها، ومن أهمها حفظ الأمن والسلم، وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي جلبت على الإنسانية أحزاناً يعجز عنها الوصف.

وأضاف السفير المعلمي: أن العالم اليوم وعلى مدار عام ونصف تعرض لتحدٍ كبير من نوع آخر لم نشهده من قبل، تمثل في جائحة كوفيد **19** التي وقفنا أمامها مُتحدين نحو الصمود والتعافي، ولقد أثبتت هذه الجائحة لنا جميعاً أهمية دور ثقافة السلام والحاجة لها وخاصة في أوقات الأزمات لمواجهة مثل هذه التحديات، وأنه لو لا تحلينا بهذه الثقافة التي رسختها منظمتنا هذه لما شهدنا هذا التعاون وتكاتف الجهود والدعم الإنساني السخي للتصدي للجائحة، وها نحن اليوم بفضل عمل تعددية الأطراف التي رسختها ثقافة السلام نعبر هذه المرحلة، وسنعقد الدورة 76 للجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وأردف معاليه: إن المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها وهي دولة سلام، كانت ومازالت وستظل دولة سلام، نهجها قائم على السلام، ونبراسها الذي تهتدي به يدعو لتعزيز السلام، وجهود المملكة في تعزيز ثقافة السلام واضحة للجميع، وتتجلى في العديد من المبادرات التي كان آخرها قرار الجمعية رقم **A/RES/75/258** المعنون "تعزيز ثقافة السلام والتسامح من أجل حماية المواقع الدينية"، الذي قدمته المملكة العربية السعودية بدعم من الدول الشقيقة والصديقة، والذي اعتمد بالتوافق بتاريخ 26 يناير 2021م.

وأشار إلى أن المملكة قامت بإنشاء مركز الملك عبدالله الدولي للحوار بين اتباع الأديان والثقافات في فيينا عام **2012**م، حيث يمثل المركز انطلاقة تاريخية نحو حوار إنساني هادف ومسؤول يسعى لتعزيز القواسم المشتركة بين أتباع الأديان، مفيداً أن المملكة أنشأت المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) حيث يقوم برصد وتحليل الفكر المتطرف واستشرافه للتصدي له ومواجهته والوقاية منه، والتعاون مع الحكومات والمنظمات ذات العلاقة، وهدفه أن تكون المرجع الأول عالمياً في مكافحة الفكر المتطرف وتعزيز ثقافة الاعتدال.

وأكد السفير المعلمي في ختام الكلمة، أن المتغيرات التي يواجهها العالم بمختلف صورها تفرض علينا ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة وتعزيز ثقافة السلام التي ترتكز على عناصر عدم العنف، وتحترم الحقوق الأساسية للإنسان وحريات الآخرين، وتمس عدداً كبيراً من جوانب الحياة الإنسانية وثقافات الشعوب وسلوكها وقيمها، التي اكتسبتها عبر التاريخ الطويل وممارستها الإنسانية العديدة.

حضر الاجتماع من جانب وفد المملكة الدائم رئيس الجمعية العامة في الوفد حسن العمري.

المملكة تخطو نحو القضاء عليها

انخفاض نسبة "الأمية" في المملكة إلى 3.7%

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 صفر 1443هـ - 08 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1905997

قطعت المملكة شوطاً طويلاً في تعليم الكبار ومحو الأمية بجميع أشكالها القرائية والكتابية والثقافية والحضارية، محققةً قفزات في هذا المجال، حيث نجحت في خفض نسبتها بشكل ملحوظ منذ انطلقت مسيرة تعليم الكبار عام 1374هـ، وتوالت بعدها الجهود من خلال إقرار مشروع نظام تعليم الكبار ومحو الأمية بمرسوم ملكي رقم م/22 بتاريخ 9 / 6 / 1392هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم 523 بتاريخ 1 / 6 / 1392م، إلى أن استحدثت الإدارة العامة لتعليم الكبار عام 1437هـ.

وتعد رؤية المملكة 2030 التعليم حجر الزاوية، والأداة الأمثل في الاستثمار برأس المال البشري، فمن خلال الاهتمام بالنظام التعليمي والأكاديمي تزداد المعرفة وتزدهر عجلة التنمية الاقتصادية، لبناء مجتمع واعٍ طموح ونابض بالحياة يسعى للتطوير والتعلم، محققة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار قفزات كبيرة في خفض نسبة الأميةً من 60% عن ما كانت عليه في السبعينات الميلادية إلى 3.7% في هذا العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين سمو سيدي الأمير محمد بن سلمان –حفظهما الله-.

ويمثل اليوم العالميّ لمحو الأمّية الذي يصادف الـ 8 من سبتمبر احتفاء بالتذكير بمدى أهمية هذا المفهوم على مستوى الأفراد والمجتمعات، وضرورة تكثيف الجهود لزيادة قدرة الأشخاص على القراءة والكتابة وتعزيز إمكانيات المجتمع ورفعته من خلال صقله بالعلوم والمعرفة، وتطوير مفاهيمه وأدواته كي تتناسب مع الحراك التنموي من خلال الاستفادة من التقنية، التي منحت العالم فرصة أكبر نحو الاستزادة المعرفية.

واتخذت المملكة جهوداً فاعلة في مواجهة الأمية، وتحقيق نتائج إيجابية مما جعلها تحظى بإشادة المنظمات الدولية والإقليمية في تجربتها للتصدي للأمية وإعداد البرامج النوعية لمكافحتها والتغلب عليها من أجل الوصول إلى مجتمع حيوي وحضاري، حيث اهتمت بدعوة الأميين للالتحاق ببرامج تعليم الكبار ومحو الأمية ضمن مشاريع عِدة، واستمرت الجهود في نشر العلم لتجعل التعليم ميسراً لجميع فئات المجتمع في كل أنحاء البلاد.

وجابهت المملكة منذ توحيدها مشكلة الأمية، وواصلت الجهود للارتقاء بمنظومة التعليم، وجعل التعليم من أسمى أهدافها إيمانًا بأنه حجر الأساس لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وأن امتلاك العلم والمعرفة ستسهم - بمشيئة الله - في رخاء الفرد ورقيّه وجودة حياته ومن ثم ستنعكس على تقدم الوطن وتطوره بوجه عام، من خلال التوسع في افتتاح مدارس تعليم الكبار في المدن والقرى والهجر، حيث بلغ عدد المنضمين في مختلف أرجاء المملكة لصفوف الدراسة في مدارس التعليم المستمر الابتدائية "8995" طالباً، و"23840" طالبة، وفي المرحلة المتوسطة "10899" طالباً، وفي المرحلة الثانوية "28649" طالباً. تمكنت من القضاء على الأمية من خلال برامج تعزز مفهوم التعلم المستمر والتعلم مدى الحياة، الذي تشدد عليه خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، مركزة خطط وزارة التعليم للقضاء على الأمية، على برنامج الحملات الصيفية للتوعية ومحو الأمية، الذي ينفذ كل عام خلال فترة الصيف لمحو الأمية الأبجدية والحضارية وتعزيز الوعي البيئي والثقافي والاجتماعي والصحي لدى الأميين في المناطق النائية، إضافة لتنفيذ البرامج التدريبية عن بعد في مراكز الحي المتعلم والتي تبلغ "305" برامج موزعة في جميع مناطق ومحافظات المملكة، خلال جائحة كورونا، وتصميم البرامج المتنوعة الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار، وتنفيذ الدورات التي تناسب خصائص وتوجهات الكبار والإسهام في تحقيق مجتمع حيوي كأحد محاور رؤية 2030، وتقديم خدمات التعليم المستمر، وذلك بالتحوّل السريع إلى الخدمات الإلكترونية، من خلال قناة عين التعليمية الخاصة بالمرحلة الابتدائية في التعليم المستمر، وقنوات عين للمرحلتين المتوسطة والثانوية، ومنصة مدرستي للبث المباشر، والمبادرات الرائعة والموفقة من إدارات وأقسام التعليم المستمر في جميع إدارات التعليم.

وحظيت المملكة من خلال توظيف تجربتها وجهودها الفاعلة في مواجهة الأمية، بإشادة المنظمات الدولية والإقليمية في تجربتها للتصدي للأمية وإعداد البرامج النوعية لمكافحتها والتغلب عليها من أجل الوصول إلى مجتمع حيوي وحضاري، في ظل إيمانها بأن العلم والمعرفة، سبيلاً لرخاء الفرد ورقيّه وجودة حياته، مما ينعكس على تقدم الوطن وتطوره بوجه عامّ.

والموافقة على نظام الانضباط الوظيفي

مجلس الوزراء: اعتماد الحساب الختامي للدولة لعام مالي سابق

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 صفر 1443هـ - 08 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1905986

عقد مجلس الوزراء، جلسته اليوم - عبر الاتصال المرئي - برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله.

وفي بداية الجلسة، رحب مجلس الوزراء، باستضافة المملكة (منتدى مبادرة السعودية الخضراء) و (قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر) في أكتوبر القادم، وذلك انطلاقاً من دورها الريادي في مواجهة أزمات المناخ، ودعم جهود المجتمع الدولي لمعالجة التحديات الرئيسة للبيئة، والتصميم على إحداث تأثير عالمي دائم، في مواجهة ظاهرة التغير المناخي وحماية الأرض والطبيعة، والإسهام في تحقيق المستهدفات العالمية؛ بما يدفع عجلة مكافحة الأزمات المُرتبطة بالمناخ بشكل منسق إقليمياً ودولياً.

وعدّ المجلس في هذا السياق، إعلان صندوق الاستثمارات العامة عن نية تأسيس منصة الرياض الطوعية لتداول وتبادل تأمينات وتعويضات الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بأنه يعكس جانباً من جهود المملكة في المنطقة لمواجهة تحديات تغيّر المناخ وتحفيز المؤسسات على تقليل انبعاثاتها الكربونية، وامتدادًا لمساعيها الرامية إلى الإسهام بتحسين البيئة وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن التطور الحضري.

وأوضح معالي وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، أن مجلس الوزراء استعرض إثر ذلك، مجمل المحادثات والاجتماعات بين المملكة وعددٍ من الدول خلال الأيام الماضية، للمضي قدماً في تطوير وتعزيز العلاقات وتكثيف التعاون في مختلف المجالات، وبما يسهم في تحقيق المزيد من التنسيق تجاه القضايا الدولية.

وأشاد المجلس، بما تحقق من خطوات لتوثيق أواصر التعاون بين المملكة وجمهورية العراق الشقيقة، في إطار أعمال المجلس التنسيقي لترسيخ العلاقات على المستوى الاستراتيجي وفتح آفاق جديدة في مختلف المجالات، وتحقيق كل ما من شأنه الإسهام في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، في ظل ما يحيط بالمنطقة من تحديات ومتغيرات إقليمية وعالمية.

وتطرق مجلس الوزراء، إلى ما توليه المملكة من حرصٍ على تعزيز دورها في المنظمات الإقليمية والدولية لدعم الاقتصاد العالمي ونموه وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك خلال تناوله نتائج الاجتماع الوزاري العشرين لدول منظمة أوبك والدول المنتجة من خارجها، وما أبرزته الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية التي عقدت أعمالها في العاصمة الأوزبكية طشقند من إسهام المملكة بشكل كبير في جهود التصدي لجائحة كورونا وآثارها على الدول والشعوب الإسلامية.

وأكد المجلس، أن تصنيف المملكة العربية السعودية، الثانية عالمياً بين دول مجموعة العشرين ضمن التقرير الصادر من المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية لعام 2021م، يعد ثمرة للدعم والتمكين من الدولة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات على مدى السنوات الماضية، ويعكس القفزات النوعية التي حققتها على مستوى البنية التحتية للاتصالات، والتنظيمات والتشريعات، وتنمية القدرات الرقمية، والمشاريع الضخمة في هذا المجال.

وتناول مجلس الوزراء، جملة من الأحداث وتطورات الأوضاع ومجرياتها، مشدداً على أن المملكة ستتخذ الإجراءات اللازمة لحماية أراضيها ومقدراتها وسلامة مواطنيها والمقيمين فيها، ووقف الأعمال العدائية التي تمارسها الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران وانتهاكاتها للقوانين الدولية والقواعد العرفية، ومثمناً في هذا الصدد كفاءة قوات الدفاع الجوي الملكي السعودي، وقوات تحالف دعم الشرعية في اليمن بالتصدي وإحباط تلك الأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية بطريقة متعمدة وممنهجة.

واطلّع المجلس، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.

وقد انتهى مجلس الوزراء إلى ما يلي:

أولاً:

الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاق تعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (عراسيا)، وتفويض صاحب السمو وزير الخارجية ـ أو من ينيبه ـ باستكمال ما يلزم، لإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد استكمال الإجراءات النظامية اللازمة للموافقة على قبول المملكة الانضمام إلى الاتفاق التعاوني المشار إليه.

ثانياً:

تفويض معالي محافظ البنك المركزي السعودي ـ أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب البريطاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي السعودي في المملكة العربية السعودية وبنك إنجلترا (هيئة السياسات الاحترازية) في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية للتعاون في مجال الإشراف على المؤسسات المالية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً:

تفويض معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للفضاء ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الفرنسي في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين الهيئة السعودية للفضاء في المملكة العربية السعودية والمركز الوطني للدراسات الفضائية في جمهورية فرنسا للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً:

اعتماد الحساب الختامي للدولة لعام مالي سابق.

خامساً:

الموافقة على نظام الانضباط الوظيفي.

سادساً:

تعيين الدكتور/ عبدالله بن مستور آل مرزوق عضواً ممثلاً للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في مجلس إدارة بنك التنمية الاجتماعية.

سابعاً:

الموافقة على ترقيات للمرتبة الرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

ـ ترقية إبراهيم بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن زيد إلى وظيفة (مدير عام الشؤون المالية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الداخلية.

ـ ترقية منصور بن عبدالله بن بين الروقي إلى وظيفة (مدير عام إدارة شؤون الوافدين) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الداخلية.

ـ ترقية فهيد بن مشنان بن مبارك الدوسري إلى وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالأمن العام.

ـ ترقية زيد بن إبراهيم بن محمد الشبل إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالديوان العام للمحاسبة.

ـ ترقية المهندس/ فارس بن عبدالعزيز بن عبدالله بن فارس إلى وظيفة (مدير عام مكتب الرئيس) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بديوان المظالم.

ـ ترقية محمد بن أحمد بن محمد الناخبي إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بديوان المظالم.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة (الملغاة)، والهيئة العامة للطيران المدني، والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

99.82%من معاملات وزارة النقل والخدمات اللوجستية الداخلية إلكترونية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 صفر 1443هـ - 08 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1905995

ضمن جهود وزارة النقل والخدمات اللوجستية في أتمتة كافة المعاملات الداخلية الكترونياً بما يسهم في سهولة إنجازها ومتابعتها، وصلت نسبة إنجاز المعاملات الالكترونية في الوزارة لـ99.82% في شهر أغسطس 2021م، وذلك عبر نظام ناقل التابع للوزارة.

وأكدت الوزارة أن هذه الجهود تأتي بهدف تعزيز كفاءة التشغيل في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، حيثُ مكّنت هذه الخدمة من سرعة الإنجاز، ورفع وتيرة العمل، وتقليل التكاليف المالية، والرد على المعاملات وإنهاؤها بوقتٍ وجهدٍ وجيز، بالاضافة لمضاعفة الإنتاجية لدى الموظفين بما ينعكس إيجاباً على كافة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

الجدير بالذكر أن نظام ناقل تم اطلاقه في مطلع يناير من العام 2017، حيث وصلت نسبة التحول الالكتروني للمعاملات في نهاية 2017 إلى 10.35%، لترتفع النسبة بعد عامٍ واحد، وتصل في نهاية 2018 إلى 40.18%، كما استمرت المعاملات الالكترونية في التزايد، حيث وصلت في 2019 لـ 67.87%، كما سجلت نسبة الإنجاز في عام 2020 نحو 82.56%، واستمرت بالارتفاع في الربع الأول من العام الحالي إلى 89.39%، إلى نهاية شهر أغسطس الماضي، والتي وصلت فيه النسبة لـ 99.82%، كما تسعى الوزارة لأن تكون نسبة المعاملات الإلكترونية 100% خلال الفترة القادمة.

«المظالم»: عقوبات ضد الجهات الحكومية والموظفين المعطلين لتنفيذ الأحكام الإدارية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 01 صفر 1443هـ - 08 سبتمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/749613

سعيد الزهراني - الطائف

A A

أقر نظام تنفيذ أحكام القضاء الإداري بديوان المظالم عقوبات صارمة ضد الجهات الحكومية والموظفين في حالة التلاعب في تنفيذ الأحكام ضد الجهات الحكومية، فقد نص النظام على: «إذا استغل الموظف نفوذه أو سلطته الوظيفية في منع تنفيذ السند المطلوب تنفيذه -جزئيًا أو كليًا- بقصد تعطيل تنفيذه فيعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (سبع سنوات وبغرامة لا تزيد على سبعمئة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، وإذا امتنع عمدًا عن تنفيذ السند المطلوب تنفيذه -جزئيًا أو كليًا- بقصد تعطيل تنفيذه، وذلك بعد مضي ثمانية أيام من تبليغه بالإنذار المنصوص عليه نظامًا أو وصول إجراءات التنفيذ التالية

للإنذار إليه، وكان التنفيذ من اختصاصه؛ بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسمئة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وتضمن النظام الجديد لديوان المظالم (التنفيذ(

تنشأ بقرار من المجلس محكمة أو أكثر بحسب الحال -تؤلف من رئيس وعدد كافة من القضاة، وتحتص بتنفيذ السند والفصل في منازعة تنفيذه، وتباشر اختصاصاتها من خلال دوائر يتكون كل منها من قاض واحد، كما تنشأ دائرة للتنفيذ أو أكثر- بحسب الحاجة في المحاكم الإدارية في المناطق والمحافظات التي لم تنشأ فيها محكمة، ويكون لها الاختصاصات المقررة للمحكمة.

ضوابط عامة

-لا يجوز التنفيذ الجبري إلا بسند تنفيذي لحق محدد المقدار حال الأداء.

-الأحكام النهائية أو العاجلة الصادرة من محاكم ديوان المظالم.

-الأحكام النهائية أو العاجلة التي تكون جهة الإدارة طرفا فيها.

-العقود التي تكون جهة الإدارة طرفًا فيها، والمحررات التي تصدرها إذا كانت موثقة.

-أحكام المحكمين التي تكون جهة الإدارة طرفا فيها.

-الأوراق التجارية التي تكون جهة الإدارة طرفا فيها.

-تكون قرارات المحكمة وأوامرها نهائية وغير قابلة للاعتراض، وتخضع جميع أحكامها للاعتراض أمام محكمة الاستئناف الإدارية المختصة؛ وفقًا للقواعد والإجراءات المقررة للاعتراض على أحكام المحاكم الإدارية.

-يرفع طالب التنفيذ بصحيفة يودعها طالب التنفيذ لدى المحكمة المختصة، على أن تتضمن الصحيفة: بيانات رافع الطلب أو من يمثله، وبيانات السند، وأية بيانات أو مرفقات أخرى.

-يجب على صاحب الشأن -قبل رفع طلب التنفيذ- أن يطالب من عليه الحق

-الوارد في السند بالأداء، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (عشر) سنوات من تاريخ اكتساب الحكم الصفة النهائية، أو من تاريخ نشوء الحق الوارد في السندات التنفيذية الأخرى.

-لا يقبل طلب التنفيذ قبل مضي ثلاثين يومًا من تاريخ المطالبة بالأداء، فإذا مضت هذه المهلة دون أن يتم التنفيذ، أو صرح خلالها المطالب بالأداء بما يفيد الرفض بطلبه إلى المحكمة المختصة خلال ما تبقى من المدة أو في اليوم التالي لانقضاء مهلة (الثلاثين يوما، أيهما أطول.(

-تكون المهلة خمسة أيام إذا كان المطلوب تنفيذه حكمه عاجلا، ما لم يحدد الحكم العاجل مهلة أقل.

-تصدر دائرة التنفيذ -فور إحالة الطلب إليها- إنذارا للجهة الإدارية للتنفيذ خلال مهلة لا تتجاوز خمسة أيام في الأحكام العاجلة، و(ثلاثين يومًا فيما عداها، وذلك من تاريخ التبليغ بالإنذار، ما لم تر الدائرة تحديد مهلة أقل، ويتضمن الإنذار بيانات السند المطلوب تنفيذه وترافقه صورة منه.

-للدائرة أن تبلغ بذلك الجهة الرقابية المختصة للنظر في مباشرة الإجراءات التأديبية عند الاقتضاء.

-للدائرة التنفيذ أن تأمر الجهات الإدارية بالتدابير اللازمة للتنفيذ، بما في ذلك إطلاعها على الميزانيات والوظائف والإجراءات وأي مستند ترى ضرورة الاطلاع عليه، وعلى الجهات الإدارية تنفيذ هذه الأوامر خلال المهل المحددة فيها.

-تصدر دائرة التنفيذ أمرًا بالتنفيذ إلى الجهة الإدارية إذا انتهت المهلة المنصوص عليها دون أن يتم التنفيذ.

-إذا تبين لدائرة التنفيذ أن الجهة الإدارية -الملزمة بأداء مبلغ مالي أو ما يؤول إليه- قد استوفت ما تختص به من الإجراءات اللازمة للتنفيذ، دون أن يتم ذلك بسبب يعود إلى وزارة المالية؛ فللدائرة أن توجه إلى الوزارة إنذار التنفيذ وتطبق ضدها الإجراءات المنصوص عليها في النظام.

التنفيذ لمصلحة الجهة الإدارية

-تصدر دائرة التنفيذ فور إحالة طلب التنفيذ إليها أمرة إلى المطلوب التنفيذ ضده لتنفيذ السند خلال مهلة لا تتجاوز (ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بأمر التنفيذ.(

-إذا انتهت المهلة المنصوص عليها نظاما دون أن يتم التنفيذ، أمرت دائر التنفيذ -فورًا- بالإفصاح عن أموال المنفذ ضده وحجزها، بما في ذلك مستحقاته لدى الجهات الإدارية.

-يمنع المنفذ ضده من السفر، أو منع الجهات الإدارية والمنشآت المالية من التعامل معه، أو هما معا.

-تفرض غرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال على المنفذ ضده عن كل يوم يمضي دون إتمام التنفيذ. عند إتمام التنفيذ أو تعذره أو مضي (ستة أشهر من سريان الغرامة دون إتمام التنفيذ(

-لدائرة التنفيذ -بناء على أسباب ملجئة يبديها المنفذ ضده- أن تأمر بوقف المهل المنصوص عليها نظاما لمدة أو مدد لا تزيد في مجموعها على ستة أشهر، ويجوز أن يكون الوقف أو تمديده باتفاق أطراف التنفيذ أمام الدائرة، على - ألا يزيد مجموع وقف المهل أو تمديدها في جميع الأحوال- على (اثني عشر شهرًا.(

-تنظر منازعة التنفيذ على وجه السرعة، وإذا تضمنت طلبه وقتيًا بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه فيخضع للأحكام المنظمة للدعاوى المستعجلة.
-لا يجوز أن تتضمن منازعة التنفيذ اعتراضًا على الحكم المتنازع في تنفيذه.
-يترتب على صدور أمر بوقف التنفيذ من المحكمة المختصة بنظر الاعتراض على الحكم توقف جميع الإجراءات والمهل المتعلقة به، ولا تقبل الطلبات والمنازعات التي ترفع بعد أمر الوقف حتى يتم الفصل في الاعتراض.
الجرائم والعقوبات
-دون إخلال بأي عقوبة أخرى منصوص عليها في نظام أخر، يعاقب الموظف العام: - إذا استغل نفوذه أو سلطته الوظيفية في منع تنفيذ السند المطلوب تنفيذه -جزئيا أو كليا- بقصد تعطيل تنفيذه بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تزيد على سبعمئة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.
-إذا امتنع عمدًا عن تنفيذ السند المطلوب تنفيذه-جزئيا أو كليا- بقصد تعطيل تنفيذه، وذلك بعد مضي ثمانية أيام من تبليغه بالإنذار المنصوص عليه نظامًا، أو وصول إجراءات التنفيذ التالية للإنذار إليه، وكان التنفيذ من اختصاصه؛ بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسمئة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

-تطبق عقوبات الجرائم الواردة في نظام التنفيذ عند وقوعها بمناسبة تنفيذ سند مشمول بأحكام النظام.

أمر ملكي : إنهاء خدمة مدير الأمن العام بإحالته إلى التقاعد والتحقيق

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 01 صفر 1443هـ - 08 سبتمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/749571

واس - الرياض

A A

صدر اليوم أمر ملكي فيما يلي نصه:

الرقم : أ / 60

التاريخ : 30 / 1 / 1443 هـ

بعون الله تعالى

نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

والقائد الأعلى لكافة القوات العسكرية

بعد الاطلاع على نظام خدمة الضباط ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 43) بتاريخ 28 / 8 / 1393 هـ ، وتعديلاته.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / 165) بتاريخ 20 / 4 / 1440 هـ.

وبناء على ما رفعته الجهة المعنية عن ارتكاب الفريق الأول / خالد بن قرار الحربي لتجاوزات ومخالفات عديدة بهدف الاستيلاء على المال العام والانتفاع الشخصي ، وتوجه التهمه له بارتكاب عدد من الجرائم منها التزوير والرشوة واستغلال النفوذ بمشاركة ثمانية عشر شخصاً من منسوبي القطاع العام والخاص.

أمرنا بما هو آت:

أولاً : تنهى خدمة الفريق الأول / خالد بن قرار بن غانم الحربي مدير الأمن العام بإحالته إلى التقاعد مع إحالته للتحقيق.

ثانياً : تتولى هيئة الرقابة ومكافحة الفساد استكمال إجراءات التحقيق مع كل من له علاقة بذلك ، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة بحقهم.

ثالثاً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

!

النيابة العامة توضح أحكام التعاملات الإلكترونية.. تعرَّف عليها

العقوبات غرامة كبيرة والسجن 5 سنوات ومصادرة الأجهزة والبرامج

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 01 صفر 1443هـ - 08 سبتمبر 2021م
https://sabq.org/L34my8

ذياب الشمري - الرياض

أوضحت النيابة العامة أحكام التعاملات الإلكترونية التي تعزز منع إساءة الاستخدام والاحتيال في التعاملات الإلكترونية، وتضفي موثوقية عالية لصحة هذه التعاملات والتوقيعات والسجلات الإلكترونية وسلامتها.

وقالت النيابة العامة عبر حسابها الرسمي على موقع تويتر: التعاملات الإلكترونية تكون بالتبادل أو التراسل أو التعاقد أو أي إجراء آخر يبرم أو ينفذ بشكل كلي أو جزئي بوسيلة إلكترونية.

وتابعت: التواقيع الإلكترونية هي بيانات إلكترونية مدرجة في تعامل إلكتروني، أو مضافة إليه، أو مرتبطة به منطقيًّا، وتستخدم لإثبات هوية الموقع وموافقته على التعامل بعد التوقيع عليه.

وبيّنت النيابة العامة أنه يعد مخالفة لأحكام نظام التعاملات الإلكترونية القيام بانتحال هوية شخص آخر، أو ادعاؤه زورًا بأنه مفوض عليه بطلب الحصول على شهادة التصديق الرقمي أو قبولها أو طلب تعليق العمل بها أو إلغائها.

وتابعت: وكذلك نشر شهادة مصادقة رقمية مزورة أو غير صحيحة أو ملغاة أو موقوف العمل بها أو وضعها في متناول شخص آخر مع العلم بحالها.

وشددت على أن العقوبات تكون بغرامة مالية تصل إلى خمسة ملايين ريال، والسجن مدة تصل إلى خمس سنوات، ومصادرة الأجهزة والمنظومات والبرامج المستخدمة في ارتكاب الجريمة، ونشر ملخص الحكم المقضي به على نفقة المحكوم عليه في صحيفة أو أكثر بعد اكتساب الحكم الصفة النهائية.

الوعي وأثره على الخيارات الأكاديمية للطلاب

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 صفر 1443هـ - 08 سبتمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1905888

حسن المصطفى

إن تكوين الوعي أمرٌ أساسي، ومسؤولية الأسرة والمدرسة، بدرجة أولى، حيث عليهما بناء شخصية الطالبات والطلاب، ليكونوا مؤهلين لاختيار مستقبلهم بكل استقلالية، بعيداً عن الميلِ نحو أحلام الأمهات والآباء، أو الجلوس في مقعدٍ دراسي فقط لأنه بجوار صديق أو صديقة لا أكثر... وللحديث تتمات

سأسردُ نزراً من ثنايا تعليقين استمعت لهما أثناء نقاشي مع صديقين عزيزين، الأفكار التي وردت في مقال الأسبوع الفائت «متفوقون خارج المقاعد الجامعية.«

الصديق الأول، قال إن ابنه تخرج من الثانوية العامة بتفوق، وحاول الحصول على مقعد دراسي في أكثر من جامعة، أو اقتناص فرصة في إحدى الشركات السعودية الكبرى التي تقدمُ منحاً للطلبة والطالبات، إلا أنه لم يُوفق لذلك؛ وفي النهاية قُبلَ ضمن «المسار العلمي» بـ»جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل» في المنطقة الشرقية.

الأب الحريص على ابنه أشار إلى أمرين مهمين:

الأول: أنه رغم ما يمتلك من علاقات واسعة، إلا أن كل ذلك لم يُسعفه في الحصول على مقعدٍ لابنه، وأن «الواسطات» باتت اليوم أقل نفوذاً بكثير مما كانت عليه في أزمنةٍ خلت. وأن العديد من الجامعات والشركات في الوقت الحالي، تعمل وفق مسطرةٍ علمية واشتراطات مهنية تسير عليها. وهذه المعلومة التي ساقها صاحبنا من تجربة شخصية، مؤشرٌ مبشرٌ بالخير، وهو أمرٌ أفرحهُ أيضاً، لأنه يحقق التكافؤ في الفرص، ويجعل السعوديين سواسية، لا فرق بينهم، ويحد من التدخل البشري السلبي، الذي كان يستثني البعض من القبول الجامعي لأسباب عديدة وغير مقنعة. صحيح أن «الواسطات» لم يتم القضاء عليها بشكل تام، والتجاوزات موجودة في بعض الأمكنة، إلا أن الأهم أنها في الطريق إلى الانحسار، وأن المتضررين منها من حقهم التظلم، ورفع شكوى ضد الجهة التي تمارس عليهم الإقصاء لتمنح الفرصة التي يستحقونها لأفراد آخرين أقل كفاءة.

الأمر الثاني: سؤال يستحق النقاش، ألقى به الصديق الأثير، عندما قال: هل يجب أن يحصل كل خريج على مقعد جامعي؟ وهل الجامعات من المفترض أن تحتضن مختلف الطلاب السعوديين، بنسبهم المتفاوتة؟

الجواب في نظر صديقنا هو: لا! كونه يرى أن طبيعة الحياة، ومقتضيات سوق العمل، وسيرورة التطور البشري، كل ذلك يقتضي أن تكون هنالك خيارات أخرى، وهو أمرٌ يعتمد بدرجة كبيرة على الفرص المتاحة، والمسارات الممكنة، وقبل كل ذلك وعي الطلاب وأسرهم، والثقافة المجتمعية السائدة.

هي ربما قضية شائكة، تحتاج نقاشاً موسعاً في مقال مستقل، لبحث ما هي البدائل، ولماذا المقعدُ الجامعي ليس هو الطريق الوحيد لمستقبل ناجح ومستدام.

الصديق الثاني، روى لي قصة ابنه الذي حصل على قبول في «جامعة الملك فهد للبترول والمعادن»، كونه حقق النسبة «الموزونة» المطلوبة، تمهيداً لدراسة التخصص الذي يرغبه، وهو «الإدارة المالية.«

الأبُ، كان في حوار مع ابنه، ليستفسر حول السبب الذي منعه من التسجيل لدراسة «الطب» أو «الهندسة»؛ ليجيب الابن عن عدم رغبته بذلك، مردفاً :البلدُ مقدمٌ على تغيراتٍ واستقطابِ وافتتاح شركات جديدة؛ هذه الشركات ليست جميعها بحاجة لأطباء أو مهندسين، لكنها بأكملها تحتاج لإداراتٍ مالية تنظم شؤونها، ولذا اخترتُ هذا التخصص.

الأب فرحَ لجواب ابنه، وافتخر بأن هذا الخريج اليافع من الثانوية العامة كان لديه الوعي الكافي ليختار التخصص الذي يلبي طموحه من جهة، ويتناسب مع سوق العمل من جهة أخرى. الرؤية الواضحة لدى ابن صديقي، لم تكن بهذا الاكتمال لولا أن بيئته المنزلية ساعدته في بناء ثقافة عامة، تجعل شخصيته أكثر استقلالا، وتنمي وعيه بأهمية المستقبل، وأن الخيار يكون بما يناسب إمكانات كل فرد واهتماماته، وأن عليه ألا يكون جزء من العقل الجمعي الذي لديه خيارات رتيبة يسير عليها من عشرات السنين، ليختار بين: الطب والهندسة، ولا يرى النجاح الحقيقي خارجهما.

إن تكوين الوعي أمرٌ أساسي، ومسؤولية الأسرة والمدرسة، بدرجة أولى، حيث عليهما بناء شخصية الطالبات والطلاب، ليكونوا مؤهلين لاختيار مستقبلهم بكل استقلالية، بعيداً عن الميلِ نحو أحلام الأمهات والآباء، أو الجلوس في مقعدٍ دراسي فقط لأنه بجوار صديق أو صديقة لا أكثر... وللحديث تتمات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

منصة الرياض المبتكرة .. التزام ومسؤولية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 01 صفر 1443هـ - 08 سبتمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/09/07/article_2166106.html

كلمة الإقتصادية

تتحرك المملكة العربية السعودية دائما بفاعلية مع جميع دول العالم، التي تعمل على مصلحة البشرية والإنسانية، وذلك في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وتدعم في كل الاتجاهات الاتفاقيات الدولية التي تهيئ حالة الاستقرار والأمان لشعوب العالم. ومن الجهود البارزة والمميزة التي دعت إليها السعودية مبادرة الاقتصاد الدائري للكربون، التي كانت ضمن مبادرات قمة العشرين، وعلى الرغم من أنها تعد من أقل دول العالم في انبعاثات الكربون إلا أنها عملت على تأسيس "منتدى الحياد الصفري للمنتجين"، مع الولايات المتحدة ودول أخرى يمثلون مجتمعين 40 في المائة من الإنتاج العالمي للبترول والغاز، بهدف دعم تطبيق اتفاقية باريس للتغير المناخي.

السعودية تؤكد أنها ملتزمة بتطبيق بنود الاتفاقية، لكنها ترى أن لذلك طرقا مختلفة، ولكل دولة ظروفها، وأن الابتكار والتقنية معا يشكلان قاعدة أساسية للعمل على الوصول إلى تحقيق أهداف الحياد الصفري. واستمرارا لمبادرات السعودية في هذا المجال، فقد أعلن صندوق الاستثمارات العامة بالتعاون مع مجموعة تداول السعودية نيته تأسيس منصة الرياض الطوعية لتداول وتبادل تأمينات وتعويضات الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي هذا الصدد، أشاد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة، بجهود المملكة ودورها الرائد في المنطقة لمواجهة تحديات تغيرات المناخ، وتحفيز المؤسسات على تقليل انبعاثاتها الكربونية. السعودية بذلت جهدا كبيرا في الحد من الانبعاثات الكربونية، وأسهم ذلك في تعزيز دور الرياض العالمي.

الطريق نحو هدف مشروع تقليل الانبعاثات متعدد الاتجاهات، ودور الحكومات هو إتاحة كل السبل، وتسهيل كل الوسائل أمام الشركات نحو تحقيق هذه الأهداف، وليس مجرد فرض اتجاه واحد ينتهي بالدول الأقل دخلا نحو خيار البقاء في الأسواق بالانبعاثات أو الخروج منها، كما أنه وفقا لبعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، فإنه في الغالب سينتهي هذا المشروع نحو عدم تحقيق مستهدفات اتفاقية المناخ، وفق اتجاهاتها الصحيحة.

وتبنى فكرة منصة الرياض الطوعية لتداول وتبادل تأمينات وتعويضات الكربون على مبدأ تسعير الكربون، وذلك بجمع تكاليف الأضرار الناتجة عن الانبعاثات مثل تلف المحاصيل، وفرق تكلفة الرعاية الصحية، والأضرار، التي تصيب الممتلكات من الفيضانات، وارتفاع مستوى سطح البحر، ومن ثم إعادة تحميل عبء ذلك على المسؤولين عنه، والذين يجب عليهم الحد منه، وبذلك يصبح أمام هؤلاء المسؤولين عن الانبعاثات اتخاذ قرار بشأن الحد منها، أو التوقف عن نشاطهم، أو الاستمرار في إطلاق هذه الغازات الدفيئة مع دفع الثمن.

التدفقات النقدية الناتجة عن تسعير الكربون تسهم في تطوير تكنولوجيا جديدة منخفضة الانبعاثات الكربونية، ويحافظ على النمو الاقتصادي والاستدامة، لكن هذا التسعير يحتاج إلى سوق ابتكارية ومنصات تداول مبتكرة. وسوق تسعير الكربون تعتمد على مبدأ تحديد سقف لإجمالي الانبعاثات، ويسمح للشركات بإطلاقها إلى حد معين، ولا يسمح لها بتجاوز هذه الحصص من جانبها، بل يجب عليها شراء تصاريح قد تكون فائضة عن حاجة شركات أخرى سمح لها بإصدار الانبعاثات، والشركة التي تتجاوز السقف المخصص لها دون الحصول على ترخيص قد تدفع غرامات وضرائب كربون

حقوق الإنسان في الصحافة

باهظة.
ويعد نظام تداول الانبعاثات في أوروبا، الذي تم إطلاقه في 2005، أول نظام عالمي من نوعه في تلك الأسواق، ومن المنصات الابتكارية، التي تتيح تداول تصريحات الانبعاثات الكربونية، وهو يغطي نحو 40 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الاتحاد الأوروبي من الكهرباء، والتصنيع، والطيران، في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة، إضافة إلى أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج.
وستعد المنصة، التي أعلنها صندوق الاستثمارات العامة عند تنفيذها، بإذن الله، واحدة من أهم المنصات العالمية لتسعير الانبعاثات الكربونية، وستكون الرئيسة في المنطقة، والواجهة الأساسية للشركات والقطاعات المختلفة، التي تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون، أو المساهمة في ذلك من خلال شراء أو بيع أرصدة تعويض الكربون المكافئ عالية الجودة، التي تم التحقق، والموافقة عليها.
وبغض النظر عن الإسهام الكبير لهذه المنصة في تحقيق تطلعات السعودية نحو الشرق الأوسط، ودعم اقتصاد دوله بما يحقق للشعوب الرفاهية والشبكات الاجتماعية الآمنة، ويعيد الأمة العربية إلى مسار التنمية والتقدم، فإن هذه المنصة تعد بذاتها استثمارا كبيرا وواعدا جدا لصندوق الاستثمارات العامة، وستكون لها الريادة في مستقبل سوق الكربون العالمية، التي من المتوقع أن تصل قيمة الحصة فيها إلى أكثر من 70 دولارا، بينما هي الآن عند مستويات دولارين، وسترتفع التداولات في هذه السوق على الرغم من أنها طوعية حتى الآن، كما يتوقع أن تسهم التشريعات الحكومية، التي تسعى إلى تنفيذ قوي لاتفاقية باريس للمناخ في الوصول إلى هدف الحياة الصفري حتى قبل موعده.
ونظرا إلى ارتفاع الوعي الإنساني بمسائل البيئة والتغيرات المناخية ولما يشهده المناخ العالمي من تقلبات مشهودة، فقد أكد محافظ صندوق الاستثمارات العامة أن الصندوق يحرص على توظيف خبراته في المجالات المالية لإيجاد بيئة مناسبة لهذه المنصة، استنادا إلى علاقاته وشراكاته وقوة محفظته الاستثمارية، وذلك تماشيا مع الجهود الدولية الهادفة إلى المساهمة في تحسين أثر الاستثمارات في المناخ والبيئة، خاصة أن للصندوق حضورا ودعما لمبادرات عالمية مثل مبادرة مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية "الكوكب الواحد"، وذلك لتعزيز الاهتمام بالعوامل المؤثرة في التغير المناخي في إدارة محافظ أصول صناديق الثروة السيادية المنوعة، والضخمة على المدى البعيد.
تعدد مبادرات السعودية في شأن الحد من الانبعاثات الكربونية ينم عن حرصها على الأرض والطبيعة، والمساهمة بشكل فاعل في حماية الكوكب من التأثيرات السلبية لتلك الانبعاثات، والقيام بالدور المسؤول الذي يؤكد جدارة الرياض في قيادة هذه المشاريع حتى يتضح أثرها البالغ عالميا.

كاريكاتير

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 01 صفر 1443 - 08 سبتمبر 2021م

https://www.aleqt.com/2021/09/08/article_2166931.html

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 صفر 1443هـ - 08 سبتمبر 2021م

https://www.alriyadh.com/1906063